

Distr.: General
7 December 2000

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٩ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد أحمد أمزيان (المغرب)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة التاسعة المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٤ و ٢٥ و ٣٠ و ٤١ المعقودة في ٢٥ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويرد تقرير عن نظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/55/SR.24 و 25 و 30 و 41). ويوجه الاهتمام أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٣ إلى ٧، المعقودة في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/55/SR.3-7).

٣ - وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية للنظر في البند:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/55/407)؛

(ب) رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر

قمة الجنوب لمجموعة السبعة والسبعين، المعقود في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (A/55/74)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لمصر وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، يميلان فيها البلاغ المشترك الصادر عن مؤتمر القمة العاشر لمجموعة الخمسة عشر، المعقود في القاهرة في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/139-E/2000/93)؛

(د) رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة اليابان الدائمة لدى الأمم المتحدة، يميل فيها بلاغ أو كيناوا ٢٠٠٠ الذي اعتمده مجموعة الثمانية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (A/55/257-S/2000/766)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة (A/55/310)؛

(و) رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة يميل فيها بيان برازيليا الذي اعتمده في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ رؤساء بلدان أمريكا الجنوبية (A/55/375).

٤ - وفي الجلسة ٢٤، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى نائب مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان استهلاكي (انظر A/C.2/55/SR.24).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/55/L.18 و A/C.2/55/L.51

٥ - في الجلسة ٣٠، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل نيجيريا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر" A/C.2/55/L.18، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أنشأت فيه اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وإلى قرارها ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ "السنة الدولية للقضاء على الفقر"،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

”وإذ تعرب عن قلقها العميق لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد، ومعظمهم من النساء والأطفال وهم أكثر الفئات هشاشة، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا،

”وإذ تعترف بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد عمليا من منافع العولمة، وأن التفاوت في الدخل يتزايد بين البلدان وداخلها، ويعوق بذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

”وإذ تعترف أيضا بأن فعالية القضاء على الفقر تقتضي إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف،

”وإذ تضع في اعتبارها إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولمة“ (جنيف، ٢٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)،

”وإذ تضع في اعتبارها أيضا إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة قمة الألفية، لا سيما الجزء الثالث ”التنمية والقضاء على الفقر“ وما جاء فيه من تشديد على التضامن بوصفه قيمة أساسية عالمية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين،

”وإذ تشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية بالقضاء على الفقر المدقع، لا سيما الالتزام بالتخفيض إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ من نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع،

”وإذ تسلم بأن تحقيق التنمية الاجتماعية هي أساسا مسؤولية الدول، بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساند جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر وكفالة وجود حماية اجتماعية أساسية،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

”١ - تؤكد أنه ينبغي لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر أن يسهم في تحقيق هديفي تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتخفيض نسبة من يعانون من الجوع؛

”٢ - تدعو إلى تكثيف الجهود على جميع الصعد لتنفيذ بالكامل وبفعالية قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الترتيبات والالتزامات التي اعتمدها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، وكذلك إعلان الألفية^(٤)، فيما يتصل بالقضاء على الفقر؛

”٣ - تشدد على أهمية معالجة أسباب الفقر العميقة وعلى ضرورة تلبية احتياجات الجميع الأساسية، وتؤكد في هذا السياق الدور الأساسي الذي يقوم به القضاء على الفقر في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام يساعد الفقراء ويزيد كثيرا من الفرص المنتجة والعمالة والدخل، ويعزز توزيع الدخل بإنصاف، ويقلل من تدهور البيئة؛

”٤ - تعترف بأهمية اعتماد استجابات مناسبة في مجال السياسة العامة لتحديات العولمة على الصعيد الوطني، لا سيما باتباع سياسات محلية سليمة ومستقرة. مما في ذلك سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، بغية تحقيق أهداف القضاء على الفقر؛

”٥ - تؤكد من جديد أنه ينبغي، في سياق العمل الشامل الرامي إلى القضاء على الفقر، توجيه اهتمام خاص إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والظروف والسياسات الوطنية والدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء عليه، بتعزيز عوامل منها إدماج من يعيشون في فقر إدماجا اجتماعيا واقتصاديا، وتمكينهم بذلك من الاشتراك في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر عليهم، وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، ووجود خدمة عامة وإدارة فعاليتين وخاضعتين للمساءلة؛

٦ - تدعو جميع الحكومات إلى اتخاذ إجراء ملموس لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتخفيف حدة الفقر وذلك بغرض تحقيق الهدف المتمثل بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٧ - تحث على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر بتهيئة بيئة مواتية تساعد على اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتحسين فرص الوصول إلى أسواقها وتيسير تدفقات الموارد المالية والتنفيذ الكامل وبفعالية لجميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء الديون على كاهل البلدان النامية وتؤكد ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير إضافية تفضي إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة تساعد على التنمية ودائمة لمشاكل الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي التي تواجهها البلدان النامية حتى تستطيع أن تشارك على قدم المساواة في جني فوائد العولمة والتكيف مع آثارها السلبية وتجنب التهميش في عملية العولمة وتحقيق اندماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

٨ - تؤكد من جديد ضرورة أن تقوم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة باتباع سياسة نشطة وملموسة لإدماج منظور جنساني في جميع سياساتها وبرامجها الرامية إلى القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي وتحث على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٩ - تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز جهودها من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن تخصص حسب الاتفاق وضمن ذلك الهدف ٠,٢٠ إلى ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

١٠ - تقرر إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر ليساهم في القضاء على الفقر وتشجيع التنمية الاجتماعية والبشرية في أفقر المناطق في العالم؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يجري المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء وجميع المساهمين المعنيين بشأن طرق وعمليات الصندوق مع الوضع في الاعتبار للطابع الطوعي للمساهمات؛

١٢- تدعو البلدان المتقدمة النمو لكي تقوم ومن خلال التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية بتشجيع بناء القدرات وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات والمعرفة المماثلة ونقلها ولا سيما بواسطة البلدان النامية وبشروط مواتية تشمل الشروط التيسيرية والتفضيلية على النحو المتفق عليه بين الجانبين مع الوضع في الاعتبار للحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لضمان تحقيق التقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر متأثر إلى حد كبير بالتكنولوجيا؛

١٣- تؤكد الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب والتعليم الأساسي في تمكين السكان الذين يعيشون حالة الفقر؛

١٤- ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإيلاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التعاون وتشجيع كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد بما فيها مؤسسات بریتون وودز والشركاء الآخرين في التنمية على مواصلة تقديم الدعم لجميع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بها لتحقيق أهداف العقد؛

١٥- ترحب كذلك بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تؤكد أن تشجيع فرص الجميع في الوصول إلى الخدمات الأساسية يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة وهو جزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

١٦- تحث على تنفيذ البرنامج المعزز لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون إبطاء وإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية لتلك البلدان في مقابل تقديمها تعهدات واضحة بالقضاء على الفقر كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة؛

١٧- تدرك الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والبلدان الأخرى المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين الخارجي وخدمة الدين. وتلاحظ ازدياد الحالة سوءاً في بعض منها فيما يتعلق بازدياد معوقات السيولة التي قد تستدعي معالجة للدين تشمل حسب الاقتضاء اتخاذ تدابير لخفض الدين من شأنها أن تساعد في جهودها في مكافحة الفقر بفعالية؛

١٨- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٩- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بندا بعنوان ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“.

٦ - وفي الجلسة ٤١، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس اللجنة، بالنيابة عن نائبه نافيد حنيف (باكستان) مشروع قرار معنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر“ (A/C.2/55/L.51)، وكان نائب الرئيس قد قدمه بناء على مشاورات غير رسمية حول مشروع القرار A/C.2/55/L.18.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/55/L.51 (انظر الفقرة ٩).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/55/L.51، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/55/L.18 المشروع.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أنشأت بموجبه اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وإلى قرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ ”السنة الدولية للقضاء على الفقر“،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وكذا الإعلانات وبرامج العمل التي أصدرتها المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

وإذ تعرب عن قلقها العميق لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد، ومعظمهم من النساء والأطفال وهم أكثر الفئات تأثراً، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً،

وإذ تسلّم بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد عملياً من منافع العولمة، مما أدى إلى تفاوت في الدخل يتزايد بين البلدان ودخلها، ويعوق بذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

وإذ تسلّم أيضاً بأن فعالية القضاء على الفقر تقتضي إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف،

وإذ تصنع في اعتبارها إعلان كوبنهاغن^(١) وبرنامج العمل^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ والإعلان السياسي^(٣) الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولمة" (جنيف، ٢٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، فضلاً عن أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ تصنع في اعتبارها أيضاً إعلان الألفية^(٤) الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة قمة الألفية، لا سيما الجزء الثالث "التنمية والقضاء على الفقر" وما جاء فيه من تشديد على التضامن بوصفه قيمة أساسية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين،

وإذ تشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية بالقضاء على الفقر المدقع، لا سيما الالتزام بالتخفيض إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ من نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د١ - ٢٤/٢، المرفق، الجزء الأول.

(٤) القرار ٢/٥٥.

وإذ تسلّم بأن تحقيق التنمية الاجتماعية هي أساسا مسؤولية الدول، بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساند جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر وكفالة توفير حماية اجتماعية أساسية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)^(٥)،

١ - تؤكّد أنه ينبغي لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر أن يسهم في تحقيق هدفي تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتخفيض نسبة من يعانون من الجوع؛ عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي؛

٢ - تدعو إلى تكثيف الجهود على جميع الصعد لتنفيذ بالكامل وبفعالية قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدها المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، وكذلك إعلان الألفية، من حيث صلتها بالقضاء على الفقر، بغية تحقيق نتائج ملموسة؛

٣ - تشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعلى ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتؤكد في هذا السياق على الدور الأساسي الذي يقوم به القضاء على الفقر في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام يساعد الفقراء ويزيد كثيرا من الفرص المنتجة والعمالة والدخل، ويعزز توزيع الدخل بإنصاف، ويقلل من تدهور البيئة؛

٤ - تؤكّد من جديد ضرورة معالجة أسباب الفقر بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار أهمية الاستراتيجيات القطاعية من قبيل استراتيجيات التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه العذبة، والأمن الغذائي والهجرة، والاحتياجات الخاصة بالفئات المحرومة والضعيفة، بطريقة تزيد من فرص وخيارات الأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكينهم من بناء أصولهم وتقويتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٥ - تشدد أيضا على أهمية زيادة حصول الفقراء على الموارد وتحكّمهم فيها، بما فيها الأرض والمهارات والمعارف ورأس المال وإقامة الروابط الاجتماعية؛

٦ - تسلّم بأهمية اعتماد استجابات مناسبة في مجال السياسة العامة لتحديات العولمة على الصعيد الوطني، لا سيما باتباع سياسات محلية سليمة ومستقرة بما في ذلك سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، بغية تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر؛

٧ - تؤكد من جديد أنه ينبغي، في سياق العمل الشامل الرامي إلى القضاء على الفقر، توجيه اهتمام خاص إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والظروف والسياسات الوطنية والدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء عليه، بتعزيز عوامل منها إدماج من يعيشون في فقر إدماجاً اجتماعياً واقتصادياً، وتمكينهم بذلك من الاشتراك في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر عليهم، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة العلاقة القائمة بين جميع الحقوق والتنمية ووجود خدمة عامة وإدارة عامة تتسمان بالفعالية والشفافية وتخضعان للمساءلة؛

٨ - تؤكد من جديد ما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من أن النجاح في تحقيق هدي التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم السليم في كل بلد، ويتوقف أيضاً على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، وعلى الالتزام بإيجاد نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح، والإنصاف، وعدم التمييز، والقابلية للتنبؤ به، ويقوم على حكم القانون؛

٩ - تدعو جميع البلدان إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية موجهة نحو النواتج، ووضع أهداف محددة زمنياً لتخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بما في ذلك تخفيض العدد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، الشيء الذي يقتضي تعزيز الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي؛

١٠ - تحث على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية لدعم جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية تساعد على اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتحسين فرص الوصول إلى أسواقها وتيسير تدفق الموارد المالية وتنفيذ جميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء الديون على البلدان النامية تنفيذاً كاملاً وفعالاً وتشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية تفضي إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة ودائمة وموجهة نحو التنمية لمشاكل الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي التي تواجهها البلدان النامية حتى يتسنى لها جني فوائد العولمة على قدم المساواة وتلافي آثارها السلبية وتجنب التهميش والاندماج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

١١ - تؤكد من جديد ضرورة أن تقوم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة باتباع سياسة نشطة وملموسة لإدماج منظور جنساني في جميع سياساتها وبرامجها الرامية إلى القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي وتحت على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١٢ - تعرب عن تقديرها للبلدان المتقدمة النمو التي اعتمدت وحققت الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وتدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد إلى تعزيز جهودها من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة في أقرب وقت ممكن وإلى أن تخصص حسب الاتفاق وضمن ذلك الهدف ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

١٣ - تؤكد من جديد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم جهود البلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وتلبية حاجتها إلى التمويل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

١٤ - ترحب بعين الرضى بالاقترح المقدم والداعي إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر يسهم في القضاء على الفقر وفي تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في أكثر المناطق عوزاً في العالم وتطلب إلى الأمين العام أن يجري المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية لهذا الغرض، مع مراعاة الطابع الطوعي للمساهمات، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة؛

١٥ - تشدد أيضاً على دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر تولد فرص الإنتاج والعمالة الذاتية وتؤدي إلى تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر من أداء أدوارهم، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اتباع سياسات تدعم تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدراتها، وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، إلى دعم واستكشاف إدماج نهج القروض الصغيرة في برامجها والتوسع في ابتداء آليات أخرى لتوفير القروض الصغيرة حسب الاقتضاء؛

١٦ - تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تقوم، من خلال التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتشجيع بناء القدرات وتيسير نقل التكنولوجيات والوصول إلى المعارف

ذات الصلة، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط تفضيلية وتساهلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ الخطوات العملية لكفالة إحراز تقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

١٧ - تشدد على الدور الحيوي للتعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب الموجه للبنات خاصة في تمكين أولئك الذين يعيشون في الفقر، وترحب في هذا السياق بإطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم المعقود في داكار في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. بما في ذلك إعادة تأكيد الدور المنوط باليونيسكو في تنسيق جهود الشركاء في مبادرة "التعليم للجميع" ومواصلة قوة دفعهم الجماعي وتدعو أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسكو واليونسيف، إلى تعزيز إدماج التعليم في استراتيجيات مكافحة الفقر؛

١٨ - تشير إلى الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على الفوارق الجنسانية في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وبتعزيز تعميم التعليم الابتدائي في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥ وتحث، في هذا الإطار، الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير عاجلة لتذليل العقبات أمام التحاق الفتيات بالمدارس وتخفيض معدلات التوقف عن الدراسة؛

١٩ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بهدف إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق، وفي هذا الصدد، تشجع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بریتون وودز وغيرها من الشركاء في التنمية على مواصلة دعم جميع الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيتها بغية تحقيق أهداف العقد؛

٢٠ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام مشترك لشركاء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المعنية من أجل تخصيص ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، إلى البرامج الاجتماعية الأساسية، وترحب بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تشدد على أن تعزيز حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر أساسي للتنمية المستدامة والمنصفة وجزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

٢١ - تسلّم بما لوباء الإيدز من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية، وتحث الحكومات

والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة للأزمة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولا سيما تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية وذلك بتعزيز الالتزامات ذات الصلة من خلال إقامة الشراكات التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، وترحب، في هذا الصدد، بعقد الجمعية العامة لدورة استثنائية لدراسة ومعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها؛

٢٢ - تحث على تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون تأخير وعلى إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية لتلك البلدان، في إطار القضاء على الفقر، في مقابل تقديمها تعهدا واضحا بالقضاء على الفقر باعتباره جزءا من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة؛

٢٣ - تسلّم بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين وخدمة الدين الخارجي، وتلاحظ تفاقم الحالة في بعض منها، لا سيما في سياق ازدياد معوقات السيولة التي قد تقتضي معالجة الدين من خلال مختلف التدابير الوطنية والدولية الرامية إلى مساعدة هذه البلدان على تحمل عبء الدين على المدى الطويل ومكافحة الفقر بفعالية؛

٢٤ - تحث على مواصلة بحث سبل ووسائل إدراج أهداف واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر ضمن المناقشات الجارية بشأن المسائل المالية والإنمائية الدولية في جميع المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة؛

٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في سياق متابعته إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، خلال دورتها السادسة والخمسين، تقريرا شاملا يتضمن تقييما للتقدم المحرز في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) ونحو تحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر بحلول ٢٠١٥ وتنفيذ التوصيات الداعية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لبلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ومصادر التمويل الممكنة؛

٢٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السادسة والخمسين بندا بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".